

كوٲ ماري عبراق  
داد كاي بالآي ئيتتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٤/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

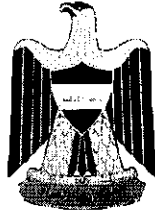
**المدعي :** ( ف . ع . ا . ع . ف ) - عضو مجلس محافظة بغداد - ممثل الكورد الفيليين في مجلس محافظة بغداد - وكيلته المحامية ( ص . م . ع ) .

**المدعي عليهما :** ١ . رئيس مجلس النواب العراقي/إضافة لوظيفته - وكيلاه الموظفان الحقوقيان السيدان المدير ( س . ط . ي ) والمستشار القانوني المساعد ( ه . م . س ) .  
٢ - المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/إضافة لوظيفته - وكيلها السيد ( أ . ح ) .

**الادعاء :**

ادعت وكالة المدعي أمام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرقمة (٤٤/اتحادية/٢٠١٨) بأن التعديلات الجارية على قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ الفقرة (و) للبنء (ثانياً) من المادة (١١) (منح الكورد الفيليين (١) مقعد في مجلس محافظة واسط) . وقد أعلنت المفوضية العليا للانتخابات إن جميع مقاعد الكوتا المخصصة للأقليات كالمسيحيين والصابئة المندائيون يعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة باستثناء الكورد الفيليين حيث تكون دائرة مغلقة فقط في واسط . وبما إن الكورد الفيليين شريحة مظلومة تمثل ٢٥% من الكورد الشيعة في العراق ممن تعرضوا للقتل والتهجير وهم مبعثرون حالياً في بغداد والعديد من المحافظات العراقية وغالبيتهم مازالوا في دول المهجر ، لذا يعتبر هذا القرار اجحاف كبير بحق الكورد الفيليين وحرمان أكثر من ٩٠% منهم من المشاركة في الانتخابات . عليه طلبت وكالة المدعي من المحكمة الاتحادية العليا دعوة المدعي عليهما إضافة لوظائفهم للمرافعة والحكم بجعل العراق دائرة انتخابية واحدة لكوتا الكورد الفيليين أسوة بباقي الأقليات وكذلك الحكم بأن يشترط بمرشح كوتا

زهراء



كويت مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٤ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

الكورد الفيليين من ضحايا هذه الشريحة ويعزز ذلك بكتب تأييد من وزارة الهجرة والمهجرين ومديرية الجنسية العامة ومؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين ، لعدم اختصاص المدعى عليهم في معالجة قضية الكورد الفيليين وإزالة الآثار السلبية عنهم حسب قرار المحكمة الجنائية العليا رقم (٤٢٦) لسنة ٢٠١٠ والتعليمات اللاحقة من رئاسة مجلس الوزراء وتحميلهم كافة الرسوم وأتعاب المحاماة . أجاب وكيل المدعى عليه الأول (رئيس مجلس النواب العراقي/إضافة لوظيفته) باللائحة الجوابية المؤرخة (٢٠١٨/٣/٢٠) بأن المادة (٤٩/ثالثاً) من الدستور تنص (تنظم بقانون شروط المرشح والناخب وكل مايتعلق بالانتخاب) وبذلك فإن قانون الانتخابات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ المعدل شرع وفقاً لحكم الدستور ويمثل الإرادة التشريعية في جميع نصوصه وتعديلاته اللاحقة وطلب رد الدعوى لأن طلب المدعى يقع خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها كما طلبا تحميل المدعى المصاريف القضائية كافة . أجاب المدعى عليه الثاني (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) بكتابها العدد (خ/١٨/٧١٢) في ٢٠١٨/٤/١ بأن قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب رقم (١) لسنة ٢٠١٨ تعامل مع كوتا مكون الكورد الفيليين أسوة بكوتا المكون الايزيدي وكوتا المكون الشبكي كما مبين في المادة (١١/ثانياً/ب - د) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ التي نصت على (تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحيين والصابئة المندائيين ضمن دائرة انتخابية واحدة) كما ان المفوضية هي جهة تنفيذية وليست تشريعية وإن عملها بخصوص موضوع هذه الدعوى جاء تطبيقاً للقانون والتزاماً به ، عليه طلب رد الدعوى لعدم توجه الخصومة . وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة واستكمال الإجراءات المطلوبة وفقاً لنظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ تم تعيين يوم ٢٠١٨/٤/٣٠ موعداً للمرافعة وفيه تشكلت المحكمة وحضر وكلاء الأطراف ، كررت وكيلة المدعى عريضة الدعوى وطلبت الحكم بموجبها وقدمت لائحة جوابية على لائحتي المدعى عليهما وتلت خلاصتها في الجلسة أجاب وكلاء المدعى عليهما بأنهم يكررون ماجاء في لوائحهم الجوابية ويطلبون الحكم برد الدعوى للأسباب الواردة فيها وحيث لم يبق مايقال أفهم ختام المرافعة وأفهم الحكم علناً في الجلسة.

زهراء

كوٲ مارى عىراق  
داد كاى بالآى ئىتتىجادى

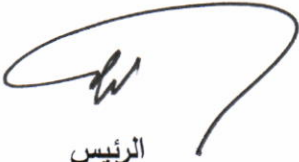


جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

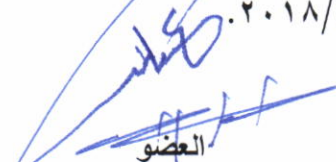
العدد: ٤٤ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٨

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان دعوى المدعى تتأدى بطلب إلزام المدعى عليهما رئيس مجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بجعل العراق منطقة انتخابية واحدة بالنسبة للكورد الفيليين بما يمكنهم من جمع أصوات الناخبين منهم في أنحاء العراق كافة وتحقيق مقاعد انتخابية تتناسب وعدد نفوسهم في العراق بهدف الإنصاف لحقوقهم . وتجد المحكمة الاتحادية العليا إن تنفيذ هذا المطلب يشكل خياراً تشريعياً لمجلس النواب وفق اختصاصه المنصوص عليه في المادة (٦١/أولاً) من الدستور وقد مارسه فيما يتعلق بالطوائف الدينية المعترف بها رسمياً في العراق بموجب نظام الطوائف الدينية رقم (٣٢) لسنة ١٩٨١ المعدل بالنسبة للمسيحيين والصابئة المندائيين ، لذا فأن تنفيذ الطلب يخرج عن اختصاص المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليه في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ . وبناء عليه قرر رد دعوى المدعى من جهة الاختصاص وتحميله المصاريف وأتعاب محاماة وكلاء المدعى عليهما ومقدارها مائة ألف دينار توزع بينهم وفق القانون .  
صدر الحكم بالاتفاق باتاً استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا وأفهم علناً في ٢٠١٨/٤/٣٠.

  
الرئيس

مدحت المحمود

  
العضو

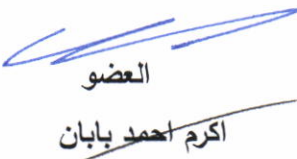
فاروق محمد السامى

  
العضو

جعفر ناصر حسين

  
العضو

اكرم طه محمد

  
العضو

اكرم احمد بابان

  
العضو

محمد صائب النقشبندى

  
العضو

عبود صالح التميمي

  
العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

  
العضو

حسين عباس ابو التمن

٢٠٢٢  
٢٠٢٢  
٢٠٢٢